حماية البيانات الشخصية في العقود الاستثمارية والعقود الحكومية الإلكترونية:

دراسة في ضوء متطلبات الأمن القانوني وتحديات التحول الرقمي في العراق

Protection of Personal Data in Investment Contracts and Electronic Government Contracts:

A Study in Light of the Requirements of Legal Security and the Challenges of Digital Transformation in Iraq

أ.م. رؤى علي عطية

Asst. Prof. Roua'a Ali Atiyah

rouarmy@mtu.edu.iq

الجامعة التقنية الوسطى/ الكلية التقنية الإدارية – بغداد

Middle Technical University/

Technical College of Management - Baghdad

الملخص

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم نحو رقمنة الاقتصاد والإدارة، أصبحت العقود الحكومية والعقود الاستثمارية الإلكترونية تمثل أحد أبرز صور المعاملات الحديثة. هذا التحول الرقمي الذي تتبناه الحكومات، ومنها العراق، يفرض واقعًا جديدًا على البيئة التعاقدية، حيث لم يعد إبرام العقود مقتصرًا على التوقيع الورقي التقليدي، بل أصبح يعتمد على المنصات الإلكترونية، والتعامل عبر الأنظمة الرقمية، وتبادل المعلومات الحساسة بشكل إلكتروني، وبينما تحقق هذه التقنية سرعة الإنجاز وتخفف من البيروقراطية، فإنها في المقابل تثير تحديات قانونية معقدة، من أبرزها حماية البيانات الشخصية والسرية التجارية للمتعاقدين، ولا سيما في المشاريع الاستثمارية والعقود الحكومية الكبرى.

فاختراق هذه البيانات أو تسريبها لا يعد مجرد إخلال بالتعاقد، بل يمتد ليهدد الأمن القانوني، ويقوّض الثقة في البيئة الاستثمارية ويعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر استراتيجية. ينطلق هذا البحث من إشكالية مركزية تتمثل في غياب الإطار التشريعي المتكامل في العراق الذي ينظم حماية البيانات الشخصية ضمن العقود الحكومية الإلكترونية والعقود الاستثمارية.

ويسعى إلى تسليط الضوء على أوجه القصور التشريعي، وتحليل الواقع العملي لتطبيقات التعاقد الرقمي، ومقارنة ذلك بالتجارب القانونية الدولية، في مقدمتها التشريع الأوروبي (GDPR) والتشريع الإماراتي والتجربة التونسية، ويهدف البحث إلى بلورة رؤية قانونية جديدة تساهم في بناء منظومة قانونية عراقية متكاملة لحماية بيانات الأطراف المتعاقدة، بما يحقق التوازن بين التطور التكنولوجي وضرورة الحفاظ على الأمن القانوني في المعاملات الرقمية.

يأتي هذا البحث ليعالج فراغًا قانونيًا حيويًا يتعلق بغياب الضمانات التشريعية الكافية لحماية البيانات الشخصية في العقود الاستثمارية والعقود الحكومية الإلكترونية في العراق. ويركز على دراسة أثر التحول الرقمي في تغيير بنية العلاقة التعاقدية، ويفتح نقاشًا حول المسؤولية المدنية الناشئة عن تسريب البيانات، مقترحًا حلولًا قانونية مستندة إلى مقارنات مع الأنظمة الدولية الرائدة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: بيانات شخصية، عقود استثمارية، تحول رقمي، أمن

Abstract

In light of the rapid transformations that the world is witnessing towards the digitization of the economy and management, government contracts and electronic investment contracts have become one of the most prominent forms of modern transactions. This digital transformation, adopted by governments including Iraq, imposes a new reality on the contractual environment, where the conclusion of contracts is no longer limited to traditional paper signing, but has become reliant on electronic platforms, digital systems operations, and the electronic exchange of sensitive information.

While this technology achieves speed in execution and reduces bureaucracy, it also raises complex legal challenges, the most prominent of which are the protection of personal data and the confidentiality of commercial information for contractors, especially in major investment projects and government contracts.

A breach or leak of this data is not merely a breach of contract; it extends to threaten legal security, undermine trust in the investment environment, and expose the national economy to strategic risks.

This research starts from a central issue represented by the absence of a comprehensive legislative framework in Iraq that regulates the protection of personal data within electronic government contracts and investment contracts. It seeks to highlight the legislative shortcomings, analyze the practical reality of digital contracting applications, and compare this with international legal experiences,

particularly the European regulation (GDPR), Emirati legislation, and the Tunisian experience.

The research aims to formulate a new legal vision that contributes to building a comprehensive Iraqi legal system for the protection of contracting parties' data, achieving a balance between technological advancement and the necessity of maintaining legal security in digital transactions. This research addresses a vital legal vacuum concerning the lack of sufficient legislative guarantees for personal data protection in investment contracts and electronic government contracts in Iraq. It focuses on studying the impact of digital transformation on changing the structure of the contractual relationship and opens a discussion about the civil liability arising from data breaches, proposing legal solutions based on comparisons with leading international systems in this field.

Keywords: Personal Data, Investment Contracts, Digital Transformation, Security

المقدمة

حدث التحول الرقمي طفرة هائلة في أساليب التعاقد وتنفيذ الالتزامات القانونية، لا سيما في مجالات الاستثمار والعقود الحكومية التي باتت تعتمد على الأنظمة الإلكترونية ومنصات التعاقد الرقمي ولم يعد مفهوم العقد مقصورًا على الأوراق والتوقيعات اليدوية، بل تجاوز ذلك إلى بيئة افتراضية قائمة على التبادل الإلكتروني للبيانات والمعلومات الحساسة، وهو ما دفع بعض الفقهاء إلى وصف هذا التحول بـ "الثورة التعاقدية الرابعة" (Hildebrandt، ٢٠٢٠)، لكن هذا التحول برغم ما يحمله من مزايا في تسريع الإنجاز وزيادة الشفافية لا يخلو من مخاطر قانونية بالغة التعقيد، أبرزها حماية البيانات الشخصية والمعلومات التجارية التي يتبادلها أطراف التعاقد الحكومي والاستثماري عبر المنصات الرقمية.

فالبيانات أصبحت المحور الأساسي الذي تدور حوله هذه العمليات، ما جعلها هدفًا للهجمات السيبرانية والتلاعبات الرقمية في العراق، ورغم شروع الجهات الحكومية في إدخال تقنيات التحول الرقمي في إدارة العقود والمشاريع الاستثمارية، إلا أن المنظومة القانونية لا تزال قاصرة عن استيعاب متطلبات حماية البيانات الشخصية في هذا الإطار، سواء من حيث التشريع أو من حيث التطبيق.

فالقوانين العراقية – ومن ضمنها تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ – لم تتضمن نصوصًا صريحة تضع آليات لحماية البيانات الشخصية أو التجارية في البيئة التعاقدية الرقمية، الأمر الذي يهدد مبادئ الأمن القانوني ويؤثر سلبًا على بيئة الاستثمار، وعلى الصعيد الدولي، تتجه الأنظمة القانونية المتقدمة إلى تعزيز حماية البيانات الشخصية بوصفها أحد مقومات الأمن الاقتصادي والقانوني، كما في اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات والقانون الإماراتي، فضلاً عن التجربة التونسية في حماية المعطيات الشخصية (التونسي، ٢٠٢١ و ٢٠٠٤ و ٢٠١٦).

من هنا تنبع أهمية هذا البحث، الذي يسعى إلى تحليل الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في العقود الحكومية والعقود الاستثمارية الرقمية، مع تقديم رؤية نقدية مقارنة، واقتراح حلول عملية تسهم في سد الفراغ التشريعي العراقي وتطوير منظومة قانونية متكاملة تحمي البيانات وتعزز الثقة في التعاقد الرقمي.

المشكلة البحثية: في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العراق والمنطقة، أصبح التعاقد في المجالين الحكومي والاستثماري يعتمد بشكل متزايد على المنصات الإلكترونية والبوابات الرقمية لإبرام العقود، بدءًا من التقديم للعطاءات وحتى مرحلة التوقيع والتنفيذ ومع هذا التطور التقني المتسارع، ظهرت إشكالية قانونية جديدة ذات طابع خطير لم يسبق أن عالجها المشرع العراقي بشكل صريح، وهي:

كيف يمكن ضمان حماية البيانات الشخصية والمعلومات الحساسة التي يتم تبادلها خلال مراحل التعاقد الإلكتروني الحكومي أو الاستثماري، في ظل غياب تشريع خاص ينظم ذلك، ومع وجود مخاطر حقيقية لتسرب هذه البيانات أو إساءة استخدامها أو اختراقها، بما قد يؤدي إلى تهديد الأمن القانوني والاقتصادي وتعطيل ثقة المستثمرين؟

و ما هو الإطار القانوني الذي ينبغي اعتماده لحماية البيانات الشخصية والمعلومات التجارية في العقود الحكومية والعقود الاستثمارية الإلكترونية في العراق، لضمان تحقيق الأمن القانوني، وتفادي مخاطر التسريب أو الاختراق أو الاستغلال غير المشروع للبيانات؟

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من معالجته لإحدى الإشكاليات القانونية المستحدثة في بيئة التعاقد الحكومي والاستثماري، في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العراق.

فمع انتقال عمليات التعاقد إلى المنصات الإلكترونية، باتت البيانات الشخصية والتجارية جزءًا من البنية التعاقدية نفسها، مما يقتضي إيجاد إطار قانوني يحميها من

مخاطر التسرب أو الاختراق كما أن هذا البحث يسعى إلى سد فراغ تشريعي واضح في القانون العراقي، ويواكب التوجهات العالمية الحديثة في حماية البيانات ضمن السياق التعاقدي، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين ويكرّس مبادئ الشفافية والأمن القانوني في المعاملات الرقمية.

اهداف البحث: يهدف البحث إلى بيان الأثر القانوني للتحول الرقمي في العقود الحكومية والعقود الاستثمارية، من خلال التركيز على حماية البيانات الشخصية والمعلومات التجارية المتبادلة أثناء مراحل التعاقد الإلكتروني ويسعى إلى تحليل القصور التشريعي في القانون العراقي في هذا المجال، واستكشاف مدى الحاجة إلى تطوير نصوص قانونية تنظم هذا النوع من الحماية.

كما يهدف إلى دراسة المسؤولية المدنية الناشئة عن تسريب البيانات، ومقارنة التجربة العراقية بالأنظمة القانونية العالمية الرائدة، مع تقديم مقترحات عملية تسهم في تعزيز الأمن القانوني في بيئة التعاقد الرقمي.

و كذلك يهدف البحث إلى الاجابة عن الاسئلة التالية:

١) ما مدى كفاية التشريعات العراقية الحالية في حماية بيانات الأطراف المتعاقدة إلكترونيًا؟
٢) هل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ أو القانون المدني العراقي تتضمن ضمانات لحماية البيانات في التعاقد الرقمي؟
٣) ما هي أبرز المخاطر القانونية الناجمة عن تسرب أو اختراق البيانات في بيئة التعاقد الحكومي والاستثماري؟
٤) ما هي الآليات التي يمكن اقتراحها لسد الفراغ التشريعي في العراق وضمان حماية البيانات ضمن بيئة التعاقد الرقمي الحكومي والاستثماري؟

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج التحليلي النقدي لبيان القصور التشريعي في النظام القانوني العراقي فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية والمعلومات التجارية في العقود الحكومية والعقود الاستثمارية الإلكترونية، مع تسليط الضوء على النصوص الحالية ومدى كفايتها، كما تم الاعتماد على المنهج المقارن، من خلال دراسة تجارب دولية رائدة في هذا المجال، مثل اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات(GDPR) ، والقانون الإماراتي رقم ٤٥ لسنة ٢٠٢١، والتجربة التونسية، للوقوف على أفضل الممارسات التشريعية التي يمكن الاستفادة منها في صياغة قواعد حماية البيانات ضمن التعاقد الرقمي، و أيضًا تم اتباع المنهج الاستقرائي في تتبع التطبيقات العملية للعقود الرقمية في البيئة العراقية، واستعراض المخاطر الواقعية التي قد تنشأ عن تسرب البيانات، من أجل تقديم توصيات علمية مدعومة بالأسس القانونية والممارسات الدولية الناجحة.

خطة البحث: لغرض الوصول إلى الهدف من بحثنا قسمناها إلى **مبحثين** خصصنا **الأول** بالإطار المفاهيمي و القانوني لحماية البيانات الشخصية في العقود الالكترونية الحكومية و الاستثمارية و قسمناه الى مطلبين الاول البيانات الشخصية في البيئة الرقمية المفهوم و الاهمية و الاخر عن واقع التحول الرقمي في التعاقدات الحكومية و الاستثمارية في العراق اما المبحث الثاني فهو عن المسؤولية المدنية و المعالجات القانونية لحماية البيانات في العقود الحكومية و الاستثمارية الرقمية و نبحث بشكل بسيط عن مسؤولية تسرب البيانات مع المعالجات المقارنة و الحلول التشريعية المقترحة للعراق و اخيرا توصلنا الى خاتمة نبين فيها النتائج و المقترحات لتعديل تعليمات العقود صياغة تشريع او تعديل التعليمات لسنة ٢٠١٤ لسد الفراغ التشريعي.

«المبحث الأول»

الإطار المفاهيمي والقانوني لحماية البيانات الشخصية في العقود الحكومية والاستثمارية

في بيئة التعاقد التقليدية، كانت البيانات الشخصية للأطراف تظل في نطاق محدود من التداول، وغالبًا لا تُشكل محورًا مستقلاً للحماية القانونية عند إبرام العقود. غير أن التعاقدات الإلكترونية الحكومية والاستثمارية نقلت هذه البيانات إلى دائرة أخطر، حيث أصبحت البيانات الشخصية والمعلومات الحساسة جزءًا من منظومة التعاقد الرقمي، تُخزن، وتُعالج، وتُتداول عبر الأنظمة الإلكترونية والمنصات الرقمية و هذا التحول فرض إعادة تعريف العلاقة القانونية بين الأطراف، فلم تعد حماية الحقوق تقتصر على تنفيذ الالتزامات التعاقدية، بل امتدت لتشمل حماية ما يُعرف اليوم بـ"حقوق البيانات" (Data Rights) بوصفها جزءًا من نطاق الحماية المدنية الحديثة (Hildebrandt، ٢٠٢٠).

في ظل غياب نصوص قانونية واضحة في العراق تنظم هذا النوع من الحماية، برزت الحاجة إلى تأصيل المفهوم القانوني لحماية البيانات الشخصية في العقود الحكومية والعقود الاستثمارية الإلكترونية، باعتباره ضرورة لضمان الأمن القانوني والاقتصادي، خاصة وأن التشريعات المقارنة – كالقانون الأوروبي GDPR – اعتبرت حماية البيانات حقًا أصيلًا لا ينفصل عن الحق في الخصوصية والثقة في البيئة التعاقدية.(2016)

تناول هذا المبحث تحديد مفهوم البيانات الشخصية وبيان أهميتها في التعاقدات الحكومية والاستثمارية الإلكترونية، مع توضيح أثر التحول الرقمي على البيئة التعاقدية وينقسم إلى مطلبين: الأول يتناول مفهوم البيانات وأهميتها، والثاني يناقش واقع التعاقد الرقمي في العراق ومدى حماية البيانات في ظل التشريعات الحالية.

المطلب الأول: البيانات الشخصية في البيئة الرقمية –المفهوم والاهمية

في ظل التطور الرقمي المتسارع، لم تعد البيانات الشخصية مجرد معلومات ثانوية أو عابرة، بل أصبحت تمثل أحد أهم مكونات الثروة الرقمية، وتشكل في ذاتها قيمة اقتصادية وقانونية تستدعي الحماية.

وفي بيئة التعاقدات الإلكترونية، لاسيما الحكومية والاستثمارية، أصبحت هذه البيانات محورًا رئيسيًا في العلاقة التعاقدية، بدءًا من تسجيل المعلومات عند تقديم العطاءات أو طلبات الاستثمار، إلى تخزين البيانات وتحليلها ومشاركتها عبر المنصات الرقمية وتختلف البيانات الشخصية في البيئة التعاقدية الإلكترونية عن تلك المرتبطة بالمعاملات التقليدية، من حيث الكم والنوع والحساسية، مما يفرض إعادة تعريف لمفهومها وأهميتها القانونية، وقد أكدت الأمم المتحدة في تقريرها حول حماية الخصوصية الرقمية (UNCTAD, 2021) يهدف إبرام الإدارة للعقود إلى تجسيد المصلحة العامة للدولة، بوصفها مصلحة تتقدم على الاعتبارات الفردية للأطراف المتعاقدة، إذ يُراد من وراء ذلك ضمان ديمومة عمل المرافق العامة وتقديم خدماتها بسلاسة وانتظام لجميع المستفيدين دون انقطاع (هاملي، ٢٠٢١).

١) **مفهوم البيانات الشخصية في العقود الالكترونية**: يقصد بالبيانات الشخصية كل معلومة تؤدي إلى التعريف بالشخص، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتشمل الاسم، العنوان، رقم الهاتف، البريد الإلكتروني، المعلومات المالية، أو أي بيانات تتعلق بوضعه القانوني أو التجاري عند التعاقد. ويزداد الأمر تعقيدًا في البيئة الرقمية، حيث تُدمج هذه البيانات مع تقنيات الذكاء الاصطناعي وخوارزميات المعالجة الإلكترونية، مما يجعلها عُرضة للاستخدام خارج نطاق الغرض التعاقدي إذا لم يتم تنظيم ذلك قانونيً (Hildebrandt، ٢٠٢٠) وقد عرفت اللائحة الأوروبية لحماية البيانات GDPR البيانات الشخصية بانها كل معلومة ترتبط بشخص طبيعي معين أو يمكن الوصول إليه والتعرف عليه

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ولا يقتصر التعريف بالشخص على اسمه أو رقم هويته فحسب، بل يمتد ليشمل أي وسيلة تتيح تمييزه عن غيره، مثل رقم الهاتف، العنوان البريدي، موقعه الجغرافي، أو حتى هويته الإلكترونية التي يستخدمها في التعاملات الرقمية. وبذلك تدخل ضمن نطاق البيانات الشخصية المعلومات التي قد تبدو للوهلة الأولى عامة، لكنها عندما تُدمج مع غيرها من البيانات، تؤدي إلى تحديد هوية الشخص، وهو ما يستدعي حمايتها قانونيًا نظرًا لما تشكله من صلة وثيقة بخصوصية الأفراد وأمنهم المعلوماتي (Hildebrandt، ٢٠٢٠).

و قد عرفها البعض بانها مجموعة المعلومات التي تتعلق بذات الفرد أو منشأته والتي إذا تم كشفها أو إساءة استخدامها تمس بحقه في الخصوصية أو تلحق به ضررًا اقتصاديًا أو اجتماعيًا (الظاهر، السنة الثالثة ٢٠١٨). كما يمكن ان تعتبر البيانات هي الافصاح عن الصحة النفسية و المعتقدات و الحالة الامنية والاجتماعية و هي كل ما يتعلق بمعلومات الشخص الطبيعي المحدد او القابل للتحديد (دهشان، ٢٠٢٢).

كما يمكن ان تعرف بانها كل معلومة قابلة للكشف عن هوية الشخص الطبيعي سواء صريحة او ضمنية باعتبارها تمثل كيان الشخص القانوني و حماية تلك البيانات واجبة قانونا باعتبارها من الحقوق اللصيقة (اللامي، ٢٠٢١) كما عرفها بعض الفقه إلى أن البيانات الشخصية يمكن النظر إليها من زاوية تقنية باعتبارها مجموعات مترابطة من المعلومات تُخزن داخل ملفات إلكترونية، بحيث يتضمن كل ملف بيانات محددة تخص فردًا أو جهة معينة، ويكون من الممكن استرجاع هذه المعلومات إلكترونيًا عند إدخال بيانات البحث أو الاستعلام، غير أن هذا التعريف، وإن كان يوضح الجانب الفني للبيانات، إلا أنه لا يتجاوز الشكل التقني إلى المضمون القانوني لها، إذ يغفل عن الطبيعة الشخصية أو الاقتصادية للمعلومات المتضمنة، والتي تُشكل جوهر الحماية القانونية اللازمة، فالبيانات ليست مجرد ملفات محفوظة، بل هي كيان معلوماتي يرتبط

بحقوق الإنسان الأساسية في الخصوصية والسيطرة على المعلومات الخاصة به (عبدالله، ٢٠١٨).

ومن خلال ما تقدم، أرى أن البيانات الشخصية لا ينبغي النظر إليها بوصفها مجرد معلومات خام أو ملفات تقنية قابلة للحفظ والاسترجاع، بل هي جزء من الكيان القانوني والوجود المعلوماتي للفرد في العصر الرقمي وعليه، يمكن تعريف البيانات الشخصية بانه مجموعة من المعلومات المتصلة بذات الشخص الطبيعي أو القانوني، والتي تعبّر عن هويته أو توجهاته أو أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، سواء تم جمعها أو تداولها أو تخزينها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتُعد هذه البيانات جزءًا من حقه في حماية شخصيته الرقمية، باعتبارها امتدادًا لحرمة حياته الخاصة، وركنًا أصيلاً من أركان الأمن القانوني في البيئة الإلكترونية".

٢) اهمية حماية البيانات الشخصية في التعاقد الالكتروني

تتزايد أهمية حماية البيانات الشخصية في بيئة التعاقدات الحكومية والاستثمارية الإلكترونية بالنظر إلى تحول البيانات من مجرد وسيلة مساعدة في التعاقد إلى عنصر أساسي في العلاقة التعاقدية ذاتها.

لا يقتصر دور الأطراف على إبرام العقود، بل يسبقه بالضرورة تقديم كم هائل من المعلومات الشخصية والمهنية والتجارية، سواء عند التقديم للعطاءات أو خلال مراحل التعاقد والتنفيذ (بوجمعة، ٢٠١٠).

إن الحماية المدنية تعتبر الجانب الاهم في مجال الحماية القانونية من المخاطر المرتبطة بتسرب هذه البيانات أو استغلالها خارج نطاق التعاقد لا تقتصر على الضرر الشخصي، بل تمتد لتطال الثقة بالبيئة الرقمية الحكومية، وتؤثر على جذب المستثمرين، مما يجعل حماية البيانات جزءًا من الأمن الاقتصادي والقانوني للدولة ولهذا، لم يعد التعاقد الرقمي معزولًا عن متطلبات حماية الخصوصية، بل أصبح من الضروري إدخال هذه

الحماية ضمن الضمانات القانونية الأساسية للعقود الحكومية والاستثمارية (الحايك، ٢٠٠٩).

أن البيانات الشخصية في العقود الإلكترونية تكتسب أهمية مزدوجة، فهي من ناحية وسيلة لإتمام العقد، ومن ناحية أخرى جزء من كيان الشخص القانوني الذي يستحق الحماية من العبث أو الاستغلال غير المشروع (كوران، ٢٠١٨).

أن حماية البيانات تمثل حجر الزاوية في ترسيخ الثقة في التعاملات الإلكترونية، خاصة في العقود ذات الطابع الحكومي أو الاستثماري، نظرًا لما تتضمنه من معلومات مالية وتجارية ذات حساسية خاصة لذلك، فإن حماية البيانات الشخصية لم تعد مسألة إجرائية تقنية، بل أصبحت جزءًا من الالتزامات القانونية في العقود الإلكترونية الحديثة، وخاصة في المجال الحكومي والاستثماري.

المطلب الثاني: واقع التحول الرقمي في التعاقدات الحكومية والاستثمارية في العراق

شهد العراق خلال السنوات الأخيرة محاولات متزايدة للتحول الرقمي في مختلف قطاعات الدولة، ومنها قطاع التعاقدات الحكومية والعقود الاستثمارية، فقد أطلقت الحكومة العراقية العديد من المبادرات التي تهدف إلى تقليل التعامل الورقي والانتقال نحو المنصات الإلكترونية، مثل المنصة الوطنية للمشتريات الحكومية الإلكترونية التي وضعت لتكون بوابة لتقديم العطاءات وإدارة المناقصات بشكل إلكتروني.

ورغم أهمية هذه الخطوة، إلا أن التحول لا يزال في مراحله الأولى ولم يصل إلى مرحلة النضج التشريعي والإجرائي الكافي حيث تواجه عملية التحول الرقمي في العراق إشكاليات قانونية وإدارية معقدة، أبرزها غياب النصوص القانونية التي تعالج خصوصية التعاقد الإلكتروني (اومدور، ٢٠١٩) خصوصًا في العقود ذات الطابع الاستثماري والحكومي فلا تزال تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤

قائمة على إجراءات تقليدية تركز على الورقيات والمخاطبات الإدارية، دون أن تتضمن نصوصًا واضحة تنظم آليات التعاقد الإلكتروني أو تحمي البيانات الشخصية للأطراف المتعاقدة حيث ان الدول تعمل على توفير حماية قانونية فعالة للمعلومات و البيانات الالكترونية المطوبة عند التقديم لاي معاملة في اي مجال من المجالات ستكون تلك الدول ذات اقتصاد مغاير عن تلك الدول التي لم تعطي الاهتمام للبيانات الالكترونية فتزدهر التجارة عند تلك الدول و هذا هو سبب اهمية حماية البيانات (قعدان، ٢٠٢٠).

وقد أشار تقرير هيئة النزاهة العراقية لعام ٢٠٢٣ إلى أن التداخل في الصلاحيات وضعف البنى الرقمية يمثلان سببًا جوهريًا في تعثر عدد كبير من المشاريع الاستثمارية، نتيجة غياب الأنظمة الرقمية الآمنة لإدارة التعاقدات والمتابعة الفعالة لها (العراقية، ٢٠٢٣) من جانب آخر، أشارت وزارة التخطيط العراقية في تقريرها عن التحول الرقمي لعام ٢٠٢٢ إلى أن أحد التحديات الرئيسة هو نقص التشريعات المنظمة للعقود الرقمية، ما جعل المستثمرين يطالبون بضمانات قانونية لحماية بياناتهم ومعلوماتهم التجارية عند التعامل مع المنصات الحكومية الإلكترونية (التخطيط، ٢٠٢٢) لذلك فإن واقع التحول الرقمي في التعاقدات الحكومية والاستثمارية في العراق لا يزال يفتقر إلى بيئة قانونية متكاملة تكفل حماية بيانات الأطراف وتؤمن شفافية وسرية التعاقدات الإلكترونية، مما يستدعي تدخلاً تشريعياً عاجلاً يواكب التحولات التقنية ويعزز الثقة في التعاملات الرقمية.

«المبحث الثاني»

المسؤولية المدنية و المعالجات القانونية لحماية البيانات في العقود الحكومية و الاستثمارية الرقمية

لا يكفي أن تضع التشريعات مبادئ عامة لحماية البيانات الشخصية في التعاقدات الإلكترونية، بل يجب أن تتبع ذلك منظومة متكاملة من القواعد التي تحدد المسؤولية القانونية عند الإخلال بهذه الحماية.

في البيئة الرقمية، تصبح البيانات طرفًا خفيًا في التعاقد، وحمايتها ليست خيارًا تقنيًا، بل هي جزء من التزامات العقد نفسه، سواء كان هذا العقد حكوميًا أو استثماريًا و في ظل غياب قواعد واضحة في التشريع العراقي تحكم مسؤولية تسرب البيانات أو إساءة استخدامها أثناء إبرام العقود الرقمية، تتولد إشكالية قانونية معقدة و هي من يتحمل المسؤولية المدنية إذا تم انتهاك خصوصية البيانات أثناء التعاقد؟ هل هي الجهة الحكومية المتعاقدة، أم المشغل التقني للمنصة، أم المقاول أو المستثمر نفسه؟

ويزداد الأمر تعقيدًا عندما يتعلق الأمر بالاستثمار أو العقود الحكومية التي تمس المال العام أو الاقتصاد الوطني، إذ أن أي تسرب للبيانات قد لا يؤدي فقط إلى ضرر فردي، بل إلى الإخلال بمبدأ المنافسة العادلة وتشويه السوق ذلك، يأتي هذا المبحث لمعالجة هذه الإشكاليات، من خلال بيان أسس المسؤولية المدنية في البيئة الرقمية، واستعراض التجارب القانونية المقارنة، وصولًا إلى مقترحات عملية لسد الفراغ التشريعي في العراق.

المطلب الأول: المسؤولية المدنية عن تسريب البيانات في التعاقدات الالكترونية:

تُعد المسؤولية المدنية عن تسريب البيانات في التعاقدات الإلكترونية من المسائل القانونية المعقدة، نظرًا لأن الضرر في هذه الحالة لا يقتصر على الجانب المالي فقط، بل يمتد إلى انتهاك الخصوصية وتقويض الثقة في التعامل الرقمي ويتطلب الأمر بيان الأساس القانوني لتحميل المسؤولية، وفقًا لمبادئ القانون المدني التقليدية، ولكن بصيغة تناسب البيئة الرقمية المعاصرة.

أولًا: أركان المسؤولية المدنية في البيئة الرقمية (الخطأ، الضرر، العلاقة السببية)

تقوم المسؤولية المدنية في القانون العراقي، كغيره من الأنظمة المدنية، على ثلاثة أركان رئيسية هي: الخطأ، الضرر، والعلاقة السببية كذلك في البيئة الرقمية، يتخذ الخطأ أشكالًا جديدة، كإهمال تأمين بيانات المستخدمين أو عدم اتخاذ التدابير الكافية لمنع اختراق المنصات الإلكترونية او هو انحراف عن السلوك الواجب عليه اتخاذه و ادراكه و تميزه الكامل بانه انحراف عن السلوك يؤدي الى المسؤولية (بودي، ٢٠١٥) أما الضرر، هو الركن الثاني (حمودي، ٢٠١٩) و لا تقوم المسؤولية بانعدامها و هو الذي يصيب او يلحق الشخص بأحد حقوقه و مصالحة و هو نتيجة طبيعية للخطأ و الاهمال فقد يكون ماديًا (كالخسائر المالية الناتجة عن تسريب المعلومات) أو معنويًا (كالإضرار بسمعة الطرف المتعاقد أو إفشاء أسراره التجارية) ان الضرر المعلوماتي أصبح من صور الضرر الحديث الذي يوجب التعويض حتى لو لم يصب المتضرر بأذى جسدي أو مادي مباشر (الطماوي، ٢٠٠٦) وان تطبيق قواعد المسؤولية التقليدية على الواقع الرقمي يتطلب مرونة في تفسير الخطأ والضرر، لأن طبيعة الفعل الضار قد تختلف عن الأفعال التقليدية وتبقى العلاقة السببية حجر الأساس في إثبات أن تسريب البيانات هو السبب المباشر للضرر (منصور، ٢٠٠٦).

ثانيًا: تحديد من يتحمل المسؤولية؟

يُعد تحديد المسؤول عن تسريب البيانات في التعاقدات الإلكترونية من أهم الإشكالات القانونية التي تواجه التشريعات الحديثة، خاصة في العقود الحكومية والعقود الاستثمارية ذات الطابع الرقمي فالطرف المتضرر قد لا يعرف بدقة من المسؤول عن تسريب بياناته، بسبب تعدد الجهات المتدخلة في العملية التعاقدية الإلكترونية، وتشابك الأدوار بين الجهات الحكومية، والمنصات الرقمية، ومقدمي الخدمات التقنية، والمتعاقدين أنفسهم اما في العقود التقليدية، غالبًا ما تكون العلاقة بين الأطراف واضحة، والمسؤولية محددة بناءً على الإخلال المباشر بالتزام تعاقدي لكن في العقود الرقمية، تظهر أطراف جديدة في المعادلة، (دودين، ٢٠١٣) منها الشركات المشغلة للأنظمة الإلكترونية، أو الأطراف الوسيطة التي تدير البوابات الإلكترونية، أو مزودو خدمات الحوسبة السحابية الذين قد تتسرب من خلالهم البيانات دون علم المتعاقدين الأساسيين ان المسؤولية القانونية قد تتوزع كالتالي:

١) الجهة الحكومية: إذا كانت هي التي تدير المنصة الرقمية أو تطلب البيانات مباشرة، فهي مسؤولة عن حماية هذه المعلومات بموجب مبدأ الالتزام بحسن النية وتنفيذ العقد (ابراهيم، ٢٠٠٨) بأمانة كما أن المسؤولية تتعزز إذا ثبت أن الجهة الحكومية لم تتخذ التدابير الفنية الكافية لحماية البيانات وفقًا للائحة العامة لحماية البيانات (GDPR، ٢٠١٦)

٢) المنصة الرقمية أو الشركة المشغلة للنظام الإلكتروني: عندما تعهد الجهة الحكومية إلى طرف ثالث (شركة برمجيات أو منصة رقمية) مهمة إدارة التعاقدات أو حفظ البيانات، فإن هذه الجهة تكون مسؤولة بوصفها "معالج بياناتData Processor) " وفقًا لما نص عليه نظام حماية البيانات الأوروبي وقد نصت على ذلك أيضًا اتفاقية بودابست للجرائم الإلكترونية

(٢٠٠١)، التي أكدت على مسؤولية مزودي الخدمات التقنية عن أمن البيانات المتداولة عبر أنظمتهم.

٣) المتعاقد نفسه (المستثمر أو المقاول): قد يتحمل المتعاقد جزءًا من المسؤولية إذا ثبت أنه أهمل في حماية بياناته أو شاركها بطرق غير آمنة (العليم، ٢٠١٩) أو لم يلتزم بإجراءات الأمان المطلوبة في التعاقد الإلكتروني. وفي هذه الحالة تطبق فكرة "المسؤولية التشاركية(Shared Responsibility Model) "، كما أشار إليها تقرير الأمم المتحدة لحوكمة الإنترنت (المتحدة، ٢٠٢١)

اما عن التوجهات القانونية الحديثة فتتجه التشريعات العالمية إلى اعتماد مبدأ "تعدد المسؤولية" (Multiple Liability)، بحيث لا تُلقى المسؤولية على طرف واحد، بل تُوزع تبعًا لدور كل طرف في إدارة البيانات (العال، ٢٠١٠)، وفقًا للوظيفة التي يؤديها ومدى سيطرته على النظام المعلوماتي و أن المسؤولية عن تسريب البيانات تتوزع بين من جمعها ومن عالجها ومن سمح بتداولها دون حماية كافية. (العال، ٢٠١٠)

عليه نرى ان تحديد المسؤولية عن تسريب البيانات في التعاقدات الحكومية والاستثمارية الإلكترونية لا يمكن أن يتم بطريقة تقليدية، بل يتطلب قراءة جديدة لمسؤولية الأطراف تتناسب مع التعاقد الرقمي المتداخل، عبر تحديد نطاق السيطرة التقنية لكل طرف من خلال تحديد دور كل جهة في معالجة البيانات و إيجاد قواعد قانونية تكفل حماية الطرف الأضعف (المتعاقد أو المستثمر) في مواجهة الجهة الحكومية أو مزود الخدمة.

المطلب الثاني: المعالجات القانونية والتجارب المقارنة في حماية بيانات المتعاقدين

أولًا: حماية البيانات في التشريعات المقارنة (اللائحة الأوروبيةGDPR ، القانون الإماراتي، القانون التونسي)

تبنت العديد من الأنظمة القانونية المتقدمة تنظيمًا دقيقًا لحماية البيانات الشخصية في بيئة التعاقدات الإلكترونية، استجابة لمتطلبات العصر الرقمي وما يفرضه من تحديات تتعلق بالخصوصية والأمن المعلوماتي.

ويُعد النظام الأوروبي الرائد في هذا المجال و التي أقرت مبادئ صارمة لحماية البيانات المتداولة عبر الأنظمة الإلكترونية، ومن ضمنها العقود الحكومية والتجارية حيث تنص اللائحة على أن معالجة البيانات يجب أن تتم وفقًا لمبادئ المشروعية، والشفافية، وتحديد الغرض، وضمان الأمان، ما يفرض التزامات قانونية واضحة على الجهات الحكومية أو الخاصة التي تدير العقود الرقمية (٢٠١٦).

في السياق العربي، أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قانوناً بشأن حماية البيانات الشخصية، الذي يعد من أوائل التشريعات العربية التي نظمت حماية البيانات بمعايير دولية وقد نص القانون على وجوب الحصول على موافقة صريحة قبل جمع أو معالجة أي بيانات تتعلق بالأفراد أو الشركات، مع تحديد مسؤولية واضحة للجهات الحكومية والخاصة التي تدير المنصات الإلكترونية (٢٠٢١، ٢٠٢١القانون الاتحادي الاماراتي رقم ٤٥ لسنة ٢٠٢١)، أما التجربة التونسية، فتعد من أقدم التجارب في العالم العربي، بشأن حماية المعطيات الشخصية، والذي ألزم المؤسسات الحكومية والخاصة بحماية بيانات الأفراد، ومنع استخدامها لأغراض غير مشروعة أو بدون إذن مسبق وقد أنشأت تونس "الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية" كجهة رقابية لضمان تطبيق هذا القانون (– حماية المعطيات الشخصية، ٢٠٠٤)

هذه التشريعات جميعها تفرض التزامات صارمة على الأطراف التي تتعامل مع بيانات المتعاقدين، وتؤكد أن الحماية لا تقتصر على العقود المدنية التقليدية، بل تشمل العقود الحكومية والتجارية والاستثمارية التي تتم عبر الأنظمة الرقمية.

ثانيًا: واقع الحماية في التشريع العراقي وضرورة تطوير منظومة خاصة للعقود الحكومية والاستثمارية الرقمية

رغم ما يشهده العراق من محاولات متفرقة للتحول الرقمي في التعاملات الحكومية، إلا أن الإطار التشريعي لحماية البيانات الشخصية ما يزال قاصرًا عن مواكبة هذه التحديات فلا يوجد حتى الآن قانون خاص ينظم حماية البيانات الشخصية أو التجارية المتداولة في العقود الإلكترونية، سواء كانت حكومية أو استثمارية، وهو ما يضع الأطراف في مواجهة مخاطر حقيقية تتعلق بتسريب المعلومات أو استغلالها دون رقابة قانونية واضحة، حيث تخلو تعليمات تنفيذ العقود الحكومية من أي نص يتعلق بحماية بيانات المتعاقدين أو المستثمرين، سواء في مرحلة التقديم أو التنفيذ كما أن القانون المدني لم يتطرق إلى مسألة حماية البيانات في العقود الرقمية، (١٩٥١، ١٩٥١) نظرًا لصدوره في بيئة قانونية تقليدية تسبق الثورة الرقمية، أن التشريع العراقي يفتقر إلى قواعد واضحة تنظم كيفية جمع ومعالجة البيانات في التعاملات الحكومية، ما يفتح الباب أمام تضارب المسؤوليات القانونية ويضعف ثقة المستثمرين في البيئة الرقمية العراقية في مقابل ذلك، تزداد الحاجة إلى تشريع خاص أو تعديل قانون العقود الحكومية، يضع قواعد محددة لحماية بيانات المتعاقدين، سواء من حيث الالتزام بالسرية، أو وضع آليات للرقابة على الأنظمة الإلكترونية الحكومية، مع تحديد المسؤوليات القانونية عن أي إخلال بهذه الحماية) الزيدي، يناير ٢٠٢٢

الخـــاتمة

في نهاية بحثنا يصبح لزاما علينا ذكر ما توصلنا إليه من استنتاجات وما نوصي به من مقترحات تسهم في مسألة حماية البيانات الشخصية في العقود الحكومية والعقود الاستثمارية الإلكترونية، من خلال تحليل الإطار المفاهيمي والتشريعي في العراق ومقارنته بالتجارب العالمية و أن التطور التقني السريع لم يواكبه حتى الآن تطور قانوني متناسب مع حجم المخاطر الرقمية، إن حماية البيانات لم تعد مسألة تنظيمية داخلية للدوائر الحكومية، بل أصبحت حقًا قانونيًا مرتبطًا بسلامة العقد ذاته، وبثقة المتعاملين مع الدولة في بيئة الاستثمار والتعاقد.

أولا: الاستنتاجات

١) غياب تنظيم قانوني خاص بحماية البيانات في التعاقدات الحكومية والاستثمارية الإلكترونية، جعل العراق يواجه فجوة قانونية تضعف مناعته أمام تحديات الأمن الرقمي والتعاقدي، وتؤثر على ثقة المستثمرين.

٢) تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤، ما تزال قائمة على نموذج تقليدي لا ينسجم مع التحول الرقمي، ولا تتضمن أي ضمانات لحماية خصوصية بيانات الأطراف المتعاقدة.

٣) الجهات الحكومية العراقية غالبًا ما تعتمد على شركات خاصة لإدارة المنصات الرقمية دون وجود معايير قانونية ملزمة لحماية بيانات المستخدمين، ما يوسع فجوة المسؤولية القانونية عند وقوع الخطر.

٤) تسرب البيانات أو إساءة استخدامها في العقود الحكومية لا يترتب عليه ضرر فردي فقط، بل يهدد مبدأ الشفافية والمنافسة المشروعة، وقد يفتح الباب أمام الفساد الإداري والاحتكار المعلوماتي.

٥) تجارب الدول المقارنة (الاتحاد الأوروبي، الإمارات، تونس) أثبتت أن حماية البيانات جزء لا يتجزأ من سيادة الدولة الرقمية ومن أمنها الاقتصادي، في حين أن العراق ما زال متأخرًا في صياغة هذا المسار.

ثانيا: التوصيات:

١) صياغة قانون عراقي خاص بحماية البيانات الشخصية يتضمن فصلاً كاملاً عن حماية بيانات المتعاقدين في العقود الحكومية والعقود الاستثمارية الرقمية، مع تحديد المسؤوليات القانونية عن كل مرحلة من مراحل جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها.

٢) تعديل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤، بإضافة باب خاص بالتعاقد الإلكتروني، يتضمن نصوصًا صريحة تحظر إفشاء البيانات المتعاقد عليها، وتفرض على الجهة الحكومية والمؤسسات الوسيطة التزامات صارمة في أمن المعلومات.

٣) إنشاء هيئة وطنية مستقلة لحماية البيانات الرقمية، تتولى مراقبة المنصات الحكومية والاستثمارية، ومنح التراخيص لمشغلي الأنظمة التقنية، وتضع معايير ملزمة لحماية بيانات المتعاقدين، على غرار "الهيئة التونسية لحماية المعطيات الشخصية".

٤) تطوير برامج تدريبية في الوزارات والمؤسسات الحكومية، لرفع الوعي القانوني والفني لموظفي الدولة حول كيفية التعامل مع بيانات المتعاقدين والمستثمرين، وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في إدارة البيانات الحساسة.

٥) ربط مسؤولية حماية البيانات في العقود الحكومية بالمسؤولية الإدارية والانضباطية، بحيث يُعتبر تسريب البيانات أو إهمال حمايتها من الموظف الحكومي إخلالًا بواجبات الوظيفة، ويخضع للمساءلة وفق قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١.

المصادر

المصادر العربية:

- اللامي، زينب ستار جبار. (٢٠٢١). الحماية المدنية للبيانات الشخصية عبر الانترنت: دراسة مقارنة. مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، ٥(١)، ١٣٥.
- تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ .العراق: وزارة العدل.
- الطماوي، سليمان. (٢٠٠٦). نظرية التعسف في استعمال السلطة الانحراف بالسلطة دراسة مقارنة. دار نشر الثقافة. الاسكندرية، مصر. ٣٧٨
- عبد الظاهر، احمد. (صفحة ٤١ العدد ٤، السنة الثالثة ٢٠١٨). الحماية القانونية للبيانات الشخصية. مجلة القضاء و القانون.
- الزيدي، ا. (٢٠٢٢). الحماية القانونية للبيانات الشخصية في القانون العراقي. منصة التواصل الرقمي.
- القانون الاتحادي الإماراتي رقم ٤٥ لسنة ٢٠٢١. (٢٠ سبتمبر، ٢٠٢١القانون الاتحادي الاماراتي رقم ٤٥ لسنة ٢٠٢١). حماية البيانات الشخصية،. حماية البيانات الشخصية،. دولة الامارات العربية المتحدة، الامارات: حكومة الامارات العربية المتحدة.
- اودين سلوم الحايك. (٢٠٠٩). مسؤولية مزودي خدمات الانترنت التقنية. طرابلس/ لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب/ صفحة ٥٨.
- بشار محمود دودين. (٢٠١٣). الاطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنت. عمان/ الاردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع.
- دودين، بشار محمود. (٢٠١٣). الاطار القانوني للعهقد المبرم عبر شبكة الانترنت. عمان/ الاردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع.

- تقرير وزارة التخطيط. (٢٠٢٢). التحول الرقمي٢٠٢٢. العراق: دائرة التنمية الادارية http; / / mop.gov.iq / activities_ar.
- بودي، حسن محمد. (٢٠١٥). التعاقد عبر الانترنت دراسة فقهية. الاسكندرية/ مصر: دار النشر الجامعة الجديدة.
- حمودي، حمودي بكر. (العدد ١ المجلد ٨، ٢٠١٩). المسشؤولية التقصيرية الناجمة عن انتهاك الحق في الخصوصية عبر الانترنت. مجلة العلوم القانونية و السياسية، صفحة الصفحة ٢٣١.
- إبراهيم، خالد ممدوح. (٢٠٠٨). ابرام العقد الاليكتروني دراسة المقارنة. الاسكندرية/ مصر: دار الفكر الجامعي.
- دهشان، ي. ا. (2022). كلية الحقوق/ جامعة الزقازيق الصفحة ١٥١٠(. الحماية الجنائية في ظل التحول الرقمي. مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية، مجلة دورية علمية محكمة.
- اومدور، رجاء. (٢٠١٩). اشكالية الاثبات في التعاقد الالكتروني، اطروحة دكتوراه. برج بوعريريج.الجزائر. الصفحة ٣٤: جامعة محمد البشير الابراهيمي.
- قعدان، سرين مروان محمد صالح. (٢٠٢٠). الحماية المدنية للمعلومات الالكترونية – دراسة مقارنة –، رسالة ماجستير. نابلس/ فلسطين: كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية.
- حماية المعطيات الشخصية. (٢٠٠٤). قانون عدد ٦٣. تونس: الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية.
- كوران، ر. خ. (2018). العدد ٢ تقييد الحق في الحصول على المعلومات دراسة مقالرنة. مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية. p.92
- قوانين التجارة الاليكترونية.. (2016)منظمة الامم المتحدة التجارة الدولية.

- عبدالله، محمد حسن. (٢٠١٨). مشكلات الحماية القانونية لقواعد البيانات دراسة مقارنة. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، (٤)، ٦، ٣٥١.
- عبد العليم، محمد حسين. (٢٠١٩). اثبات العقد الاداري الاليكتروني. الاسكندرية/ مصر: دار الجامعة الجديدة، الصفحة ٩٢-٨٧.
- منصور، محمد حسين. (٢٠٠٦). احكام البيع التقليدية و الالكترونية و الدولية و حماية المستهلك، (الصفحة ٣٩٩، المحرر) الاسكندرية/ مصر، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- عبد العال، مدحت محمد محمود. (٢٠١٠). المسؤولية المدنية الناشئة عن تقديم خدمة التوقيع الالكتروني (المجلد الطبعة ١). القاهرة/ مصر، القاهرة، مصر: المركز القومي للاصدارات القانونية.
- مصدر انباء الامم المتحدة. (٢٠٢١). ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. الامم المتحدة: https://www.un.org/ar/desa/internet-governance-forum-closes انظر الموقع.
- هاملي، ع. ا. (2021) المجلد ٧ العدد ١ .(اثر الظروف الطارئة على تنفيذ العقود دراسة مقارنة. مجلة الدراسات و البحوث القانونية، (٧)١، ١٥.
- هيلدابرانت، ميري.GDPR Regulation EU و القانون الاتحادي الاماراتي و القانون التونسي. (و ٢٠٢١ و ٢٠٠٤ و ٢٠١٦). اللائحة العامة لحماية البيانات الاوروبية و البيانات الشخصية الاماراتية و حماية المعطيات التونسي. القانون الاتحادي الاماراتي لحماية البيانات الشخصية. الامم المتحدة و الامارات العربية المتحدة والقانون التونسي، اوروبا.
- هيئة النزاهة العراقية. (٢٠٢٣). تقرير النزاهة تقييم سنة ٢٠٢٤. العدد١، النزاهة. العراق: هيئة النزاهة.
- بوجمعة، يوسف. (٢٠١٠). حماية الحقوق الشخصية (رسالة ماجستير). الجزائر: كلية الحقوق/ جامعة الجزائر.

المصادر الأجنبية:

- G. R. (2016). EU Regulation European Parliment and of the Council. European Union: Official Journal.
- Law for Computer Scientists and Other Folk. Oxford University: Oxford University Press.
- UNCTAD. (2021). Data Protection and Privacy Legislation Worldwide. (United Nations Conference on Trade and Development). https:// unctad.org/ webflyer/ data-protection-and-privacy-legislat. Retrieved from United Nations Report, 2021 United Nations Conference on Trade and Development.